

Distr.: General
20 November 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والخمسون

١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة:
الموضوع ذو الأولوية: التشجيع على تمكين الأفراد في
سياق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق
العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من الرابطة الدولية لمساعدة المسنين، وهي منظمة غير حكومية ذات
مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

161213 161213 13-57565X (A)



بيان

عرّف مدير معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية - في بيانه بشأن موضوع "استراتيجيات التمكين ومساراته: قضايا وتشكيل اجتماعات فريق الخبراء" المدلى به في اجتماع فريق الخبراء المعني بالسياسات والاستراتيجيات الرامية للتشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق العمالة الكاملة، وتوفير فرص العمل اللائق للجميع، المعقود في نيويورك يومي ١٠ و ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ - التمكين بأنه "المشاركة الفعالة لمن يتألف منهم المجتمع، كأفراد وجماعات، في القرارات المتعلقة بحياتهم، وهي مشاركة مشروطة بوجود بيئة مواتية داعمة، وتؤدي إلى حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجههم".

ومما لا يمكن إنكاره أن تمكين كل الفقراء اللامرتين والمستبعدين أمر حيوي للتوصل إلى إقامة عالم أكثر استقراراً وأمناً وعدلاً.

وقد بحثت قضايا الشيخوخة في اجتماعي فريق الخبراء اللذين عقدتهما إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. وهناك في تقارير الاجتماعين توصيات واضحة بشأن الشيخوخة، تتضمن أولويات سياسة معينة لتعزيز تمكين المسنين والمسنين. وليس من المبالغة تأكيد أهمية هذه التوصيات. ووفقاً لتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان والرابطة الدولية لمساعدة المسنين المعنون "الشيخوخة في القرن الحادي والعشرين: احتفال وتحذير"، هناك حقيقة متمثلة في حدوث انتقال ديموغرافي يتمثل في دخولنا عصر "الزيادة العمرية المفاجئة المؤقتة"، إذ سيشهد عام ٢٠٣٠ وجود أناس تجاوزوا الستين يزيد عددهم على عدد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن العاشرة. وبحلول عام ٢٠٥٠، سيكون بكوكب الأرض بليونان من المعمرين، غالبيتهم في البلدان النامية وستكون من النساء. وتبين الأرقام الحالية أن هناك ٨٤ رجلاً لكل مائة امرأة فوق سن الستين. وغالباً ما تعني التفاوتات الجنسانية في العمر أن المسنين يعانون من الاستغلال المالي والعنف والتمييز. ووفقاً للتقرير المعنون "التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٠" (متاح من موقع <http://esa.un.org/unpd/wpp/index.htm>)، سيكون هناك بحلول عام ٢٠٥٠ أربع وستون بلداً ٣٠ في المائة من سكانها يتجاوزون الستين من العمر.

وتلزم الآن سياسات محددة تعزيزاً لتمكين المسنين والمسنين. وقد ذكر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في الفقرتين ١ و ٢ من قراره ٢٩/٢٠١٣ المتعلق بالاستعراض والتقييم الثانيين لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام ٢٠٠٢، أن هناك "تحديات كبرى تواجه المسنين وتقوض مشاركتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، من جملة التمييز

على أساس السن، وسوء المعاملة والعنف، والحصول على خدمات الرعاية الصحية المناسبة للفئة العمرية، وتدابير الحماية الاجتماعية، وأسواق العمل“، وأن ”الشيخوخة لا تحظى دائماً بما يكفي من الاهتمام“ وأن ”المسنين كثيراً ما يظلون يواجهون الفقر والاستبعاد الاجتماعي“.

وثمة حقيقة صارخة مفادها أن الملايين من سكان العالم الذين دخلوا مرحلة الشيخوخة يعيشون في بيئات غير آمنة وغير لائقة، ويفتقرون إلى الدخل الأساسي والحصول على الخدمات الضرورية، وفي ظل الخوف من العنف والأذى، والتجاهل لحقوقهم الجنسية والإنجابية التي لا تلتى، ويعجزون عن دفع الفواتير الأساسية الخاصة بالأغذية والتدفئة والطاقة؛ ويجدون صعوبة في ممارسة حقوقهم في المشاركة المدنية (وثيقة صندوق الأمم المتحدة للسكان والرابطة الدولية لمساعدة المسنين المعنونة ”الشيخوخة في القرن الحادي والعشرين“).

وقد أبرزت مشاورات ”العالم الذي نصلو إليه“، التي نظمتها الأمم المتحدة (انظر www.worldwewant2015.org) احتياجات المسنين غير الملباة المتعلقة بالرعاية الصحية، والوظائف، والدخل المنتظم، والعدالة عند مواجهة العنف والاعتداء، والحاجة إلى الدعم عند رعاية الأحفاد. وتمثل الرعاية الصحية الأفضل، والتعليم، وزيادة استجابة الحكومات أولويات عليا لدى المسنين (انظر التقارير القطرية لبوركينا فاسو، وكوستاريكا، وموزامبيق، والفلبين، المتاحة من <http://data.worldwewant2015.org>).

وتصور استنتاجات وثيقة ”المؤشر العالمي لرصد الشيخوخة لعام ٢٠١٣“ الصادرة عن الرابطة الدولية لمساعدة المسنين، التي تقيم رفاه المسنين في ٩١ بلداً من نواحي الدخل، والصحة، والتعليم، والعمالة، وجوانب البيئة المواتية، كلاً من أهمية السياسة الاجتماعية وأخطار مجموعات البيانات الدولية التي لا تقيس بانتظام مستويات الفقر، وفيرس نقص المناعة البشرية، والعنف في صفوف الناس الذين تجاوزوا التاسعة والأربعين من العمر.

وهناك حاجة إلى اشتغال ”ثورة البيانات“، التي دعا إليها تقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المعنون ”شراكة عالمية جديدة: القضاء على الفقر وتحويل الاقتصادات من خلال التنمية المستدامة“، على قضايا الشيخوخة. وفي أغلب الأحيان، لا نرى التفاصيل المتعلقة بالشيخوخة في أعمال الأمم المتحدة وفي توفير السياسات على صعيد الدول الأعضاء، وفي مواقف الجمهور. وبينما نتجاهل قضايا الشيخوخة في السياسة الإنمائية، يوجد اعتماد شديد على المسنين الذين ما زالوا يناضلون لدعم الأسر

المعيشية والمجتمعات المحلية عن طريق العمل، وتوفير الرعاية، ورعاية الطفل، والتطوع، والمشاركة المجتمعية.

”إن المسنين يجدون صعوبة في الحصول على وظائف ويضطرون إلى التسول. وليس أمام المسنين خيارات بديلة. وعلى سبيل المثال، تفضل الأسر توظيف خادمت أصغر سناً، لأنها تعتقد أنهن أقوى. وهي لا تريد أن توظف المسنات“. (لابون، العمر ٧٠ سنة، بهاشانتك، بنغلاديش).

قدماً إلى الأمام

يجب أن تراعي كافة السياسات الرامية إلى تعزيز التمكين والتنمية المستدامة عامل الشيخوخة. إن شيخوخة السكان تشكل عالماً تشكياً، وقد حان الوقت لتوفير أمرين معاً، هما: رؤية متسقة قوية إيجابية تتعلق بشيخوخة السكان على الصعيد العالمي، ووضع سياسات مسؤولة مناسبة لذلك. وقد سلم الأمين العام بهذا، عندما قال في بيانه المدلى به في آب/أغسطس ٢٠١٣ أمام المؤتمر السنوي السابع والعشرين للاتحاد الدولي للدراسة العلمية للشؤون السكانية في بوزان، بجمهورية كوريا، إنه ”يلزمنا، لضمان التنمية المستدامة، أن نعرف عدد من يسكنون كوكب الأرض الآن وعدد من سيضاف إليهم في السنوات المقبلة ونحتاج لمعرفة أعمارهم وكيفية تغير التوزيع السكاني مستقبلاً. إذ أن النمو السكاني، والشيخوخة، والهجرة، والتحضر عوامل مؤثرة على الأهداف الإنمائية جميعها“.

وفيما يتعلق بإطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تدعو المسنات والمسنون إلى المشاركة في صوغه وإعداده. فالمسنون شركاء على قدم المساواة، ويساهمون في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛ ويجب أن تتسم السياسات بطابع المساواة إزاء الناس جميعاً، بكل أعمارهم وقدراتهم. ومع تغير الهياكل السكانية، يجب أن تتغير أيضاً القوانين والسياسات والمواقف الاجتماعية والممارسات المؤسسية.

الاستنتاجات والتوصيات

ثمة فرصة تاريخية أمام الدول الأعضاء تتيح لها أن تكفل أخذ إطار التنمية المستدامة العالمي المقبل بنهج مسار عمري يساعد على ضمان التنمية المستدامة المنصفة للناس بكافة أعمارهم وقدراتهم. وينبغي النهوض بسياسات محددة بشأن التمكين تكون شاملة لكل الأعمار. ولكي يحدث هذا:

- يجب الاعتراف بأن العمر أحد القضايا الشاملة المتعين مراعاتها عند تناول الأهداف والغايات كافة.
- يجب أن يكون إطار العمل الجديد قابلاً للمحاسبة ومستنداً إلى حقوق الإنسان كي يصل إلى الناس جميعاً، بكل أعمارهم وقدراتهم.
- يجب أن تولي "ثورة البيانات"، التي دعا إليها فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والأمين العام، أولوية لتحسين جمع البيانات والإبلاغ عنها، مما يكفل جمع كافة البيانات، وتوزيعها، وتحليلها، وتعميمها فيما يختص بكافة الفئات العمرية حتى عمر المائة وما بعده، وكذا حسب النوع الجنساني والعجز.
- وعلى ضوء هذه الاحتياجات، تدعو فروع الرابطة الدولية لمساعدة المسنين، البالغ عددها ١٠٥ فروع في أكثر من ٧٠ بلداً، إلى وضع أهداف بشأن ما يلي:
- الحماية الاجتماعية الشاملة والعمل اللائق للناس جميعاً، بكل أعمارهم وقدراتهم. والحدود الدنيا للحماية الاجتماعية هي السبيل الصحيح الذي ينبغي أن نسلكه متى كانت هذه الحدود مستندة إلى الحقوق، وكانت السلطات الوطنية مالكة لزماتها، وكانت أهدافها واضحة قابلة للقياس وتساهم في الحوكمة الرشيدة، والأمن، والقضاء على الفقر.
- التغطية الصحية الشاملة، المحددة معالمها بحيث تحقق الحد الأقصى للعمر المتوقع المقترن بصحة جيدة في كافة مراحل الحياة، والدعم لصحة البنات والبنين والنساء والرجال على مدى الحياة.
- المساواة بين الجنسين بالاقتران بمؤشرات وغايات شاملة للناس جميعاً، بكل أعمارهم وقدراتهم، والدعم لكل من النساء والرجال.